



الجلسة ٦٤٩٨

الخميس ١٧ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٨/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد لي باودونغ (الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد شوركين
	ألمانيا السيد فيتغ
	البرازيل السيدة فيوتي
	البرتغال السيد موريس كابرال
	البوسنة والهرسك السيدة باربالتش
	جنوب أفريقيا السيد سانغكو
	غابون السيد ميسوني
	فرنسا السيد جوييه
	كولومبيا السيد أوسوريو
	لبنان السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك ليال غرانت
	نيجيريا السيدة أوغوو
	الهند السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

في مصر، تولد آمال كبار وينطلق تحول ديمقراطي بروح من النضج والمسؤولية.

وفي المغرب، أعلن الملك محمد الخامس، في خطاب شجاع وثاقب البصيرة إقامة ملكية دستورية. أنا واثق أن هذا الربيع العربي الجديد يمثل بالنسبة لنا جميعاً، أنباء طيبة. إن واجبنا ومصالحنا يقتضيان منا دعم هذه التطورات بثقة - لا لتلقي الدروس أو إعطاء الأمثلة، بل لمساعدة كل شعب على بناء مستقبله.

وفي ليبيا، للأسف، تسحق منذ عدة أسابيع إرادة الشعب نتيجة القمع الفتاك بقيادة نظام العقيد القذافي ضد شعبه. ولذلك السبب علقت الجمعية العامة، عملاً بطلب مجلس حقوق الإنسان المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير، عضوية ليبيا في ذلك المجلس. ولذلك السبب، قرر مجلس الأمن في ٢٦ شباط/فبراير أن

”الهجمات المنهجية الواسعة النطاق التي تُشن حالياً في الجماهيرية العربية الليبية ضد السكان المدنيين قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية“
(القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)).

لقد ذكر مجلس الأمن، في قراره ١٩٧٠ (٢٠١١) الذي اتخذ بالإجماع، بمسؤولية السلطات الليبية عن توفير الحماية لسكانها، وطالب بوقف العنف فوراً. وأعرب عن الأمل في أن يقدم أولئك المسؤولون عن هذه الجرائم للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية، وأحال المسألة إلى المدعي العام. وفرض جزاءات على العقيد القذافي وأفراد أسرته والمتواطئين معه. وأخيراً، فرض حظراً على توريد الأسلحة إلى ليبيا.

لم تكن هذه التدابير كافية. فقد زاد ارتكاب العنف ضد السكان المدنيين في أنحاء البلد. ونظراً لهذا الاستفزاز غير

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/142 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا ولبنان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أرحب في هذه الجلسة بحضور معالي السيدة أشا روز ميغورو، نائبة الأمين العام.

وأهنئ معالي السيد آلان جوييه على توليه منصب وزير الخارجية في فرنسا. أود بصفتي رئيس المجلس، أن أرحب، باسم المجلس، ترحيباً حاراً بالسيد جوييه وأن أشكره على مشاركته في جلسة اليوم.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت. أعطي الكلمة لمعالي السيد آلان جوييه.

السيد جوييه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي، على عبارات الترحيب الحارة.

يعيش العالم واحدة من ثوراته الكبرى التي تغير مسار التاريخ. تطالب الشعوب العربية، من شمال أفريقيا إلى الخليج الفارسي، باستنشاق عبق الحرية والديمقراطية. ومن ثورة الياسمين في تونس إلى أحداث ٢٥ كانون الثاني/يناير

وتدعو فرنسا رسمياً جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى دعم هذه المبادرة واعتماد مشروع القرار. وإذا اعتمد، فنحن مستعدون للعمل مع الدول الأعضاء - ولا سيما الدول العربية - التي ترغب في ذلك.

لم يبق أمامنا متسع من الوقت. إنها مسألة أيام، وربما ساعات. إن كل ساعة تمر ويوم يمر يعني المزيد من القمع للسكان المدنيين المحبين للحرية، ولا سيما أهل بنغازي. إن كل ساعة تمر ويوم يمر يزيد العبء الملقى على كواهلنا. وإذا كنا حريصين على عدم التصرف متأخرين فإن مجلس الأمن سيتميز بأنه كفل في ليبيا سيادة القانون على القوة، والديمقراطية على الدكتاتورية والحرية على القمع.

الرئيس (تكلم بالصينية): سوف أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

البرتغال، البوسنة والهرسك، جنوب أفريقيا، كولومبيا، غابون، فرنسا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، البرازيل، الصين، الهند

الرئيس (تكلم بالصينية): نتيجة التصويت على النحو التالي: حصل مشروع القرار على تأييد ١٠ أصوات مقابل لا شيء مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٩٧٣ (٢٠١١).

المقبول، اتسم رد فعل المجتمع الدولي بشبه الإجماع. فعل الاتحاد الأوروبي ذلك في الاجتماع غير العادي لمجلس الاتحاد الأوروبي في ١١ آذار/مارس. وفعلت مجموعة الثمانية ذلك في باريس يوم الثلاثاء. كما عبرت المنظمات الإقليمية عن نفسها بقوة. وفي المقام الأول، دعت جامعة الدول العربية في قرارها المؤرخ ١٢ آذار/مارس مجلس الأمن إلى فرض منطقة حظر طيران. وأود أيضاً أن أشيد بالتزام الاتحاد الأفريقي الذي دعا إلى إنهاء العنف ضد المدنيين.

ورغم هذه الدعوات من أجل السلام، فإن الحالة في ليبيا اليوم تثير الجزع أكثر من أي وقت مضى. وبينما أتكلم الآن أمام المجلس، تواصل قوات العقيد القذافي غزوها العنيف للمدن والأراضي المحررة. لا يمكننا أن نطلق العنان لتجار الحرب، يجب ألا تترك السكان المدنيين، ضحايا القمع الوحشي، لمصيرهم. يجب ألا نسمح بدهس سيادة القانون والأخلاقية الدولية بالأقدام. لذلك السبب، سعت فرنسا إلى الإسهام بأقصى ما في وسعها في الزخم الدولي بالعمل إلى جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة وآخرين لإعداد مشروع القرار المعروض على المجلس.

يزود مشروع القرار المجلس بالوسائل لحماية السكان المدنيين في ليبيا، أولاً بإقامة منطقة حظر طيران، والإذن للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والأعضاء الراغبين، باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ أحكامه. كما يأذن لنفس هذه الدول باتخاذ كل التدابير اللازمة، إضافة إلى منطقة حظر الطيران، لحماية المدنيين والأراضي، بما في ذلك بنغازي، التي تواجه خطر الهجوم من جانب قوات العقيد القذافي. وأخيراً، إنه يعزز الجزاءات التي اعتمدت ضد النظام، بما في ذلك تنفيذ حظر الأسلحة وتجميد أصول السلطات في طرابلس وحظر رحلات الطيران لشركة الخطوط الجوية العربية الليبية.

بحق شعبها، مما أفقدها الشرعية، كما أتى في بيان جامعة الدول العربية المذكور. فقرارنا يهدف في الدرجة الأولى إلى حماية المدنيين في ليبيا، مع التشديد على ألا ينتج عن الوسائل التي يجوز اللجوء إليها من أجل ذلك أي شكل من أشكال الاحتلال لأي جزء من الأراضي الليبية. وبهمني، في هذا الإطار، أن أؤكد أيضا على ما يلي.

من البديهي أن لبنان، البلد الذي عانى الكثير من ويلات العنف والحروب، لا يمكنه أن يكون من دعاة الحرب واستخدام القوة في أي منطقة من مناطق العالم، وبالأخص في ليبيا الشقيقة. وبالتالي، يأمل لبنان أن يكون لصدور قرارنا اليوم الدور الرادع، فتوقف السلطات الليبية استخدام كل أشكال العنف ضد شعبها، مما يغني عن استعمال القوة.

ويهمنا أيضا أن نشدد، كما فعلنا في كل مراحل المفاوضات التي أدت إلى صدور هذا القرار، على أهمية، لا بل ضرورة احترام سيادة ووحدة الأراضي الليبية احتراماً كاملاً. وكذلك شدد لبنان، ويشدد، على أهمية التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كما ينص على ذلك الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وقد ورد هذا أيضا في القرار الذي صوتنا عليه منذ لحظات.

وندرك تماما أن الإجراءات التي يميزها قرارنا اليوم، لن تكفي وحدها لعودة الاستقرار إلى ليبيا، لذلك نؤكد على أهمية الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للوضع في ليبيا. وندعم خاصة مهمة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، السيد عبد الإله الخطيب.

أمام المعاناة الكبيرة التي يمر بها الشعب الليبي، وحيال فداحة الخسائر وضخامة الأخطار، وإن لم يكن قرارنا اليوم مطابقا كلياً لما كنا نرغب به، لكننا نأمل أن يحمل في طياته الأمل بغد أفضل لليبيا وشعبها الأبي.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد سلام (لبنان): شاهدتم كما شاهد العالم أجمع تسارع التطورات المؤلمة لما جرى ويجري في ليبيا، هذا البلد العربي الشقيق، من أعمال عنف واستخدام للأسلحة الثقيلة والطيران ضد شرائح واسعة من المدنيين، مما أدى إلى سقوط المئات من الضحايا البريئين ونزوح مئات الآلاف من أبناء الشعب الليبي نتيجة ذلك.

وأمام خطورة هذه الأحداث، لم يقف مجلسنا متفرجا، بل أصدر القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي طالب بوقف فوري لأعمال العنف وأحاله بموجبه الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، نظرا لخطورة الجرائم المرتكبة. كما قررت الجمعية العامة تعليق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان. ولكن نظام القذافي الذي لم يستمع لمطالب شعبه أصلا لم يكن ليستمع للقرارات الدولية، بل ضرب عرض الحائط بها.

فبادر لبنان إلى دعوة مجلس الأمن، إنفاذا لقرار جامعة الدول العربية بتاريخ ١٢ آذار/مارس ٢٠١١، واقتبس من قرار الجامعة،

”لنحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فورا، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن المتعرضة للقصف كإجراءات وقائية تسمح بتوفير الحماية لأبناء الشعب الليبي والمقيمين في ليبيا من مختلف الجنسيات“، انتهى الاقتباس.

ويأتي قرارنا اليوم، ليستجيب في جوهره إلى نداءات الليبيين أنفسهم وطلب جامعة الدول العربية بوقف أعمال العنف المفرط والجرائم المتبادية التي ترتكبها السلطات الليبية

يفرض مجموعة من التدابير الإضافية، بما في ذلك اتخاذ إجراءات هامة لتشديد تطبيق الحظر المفروض على الأسلحة، ومنع وصول الأموال إلى النظام. ونحن، إلى جانب الشركاء في العالم العربي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، على استعداد الآن لتحمل مسؤولياتنا عن تنفيذ القرار ١٩٧٣ (٢٠١١).

والغرض الرئيسي من هذا القرار واضح: إنهاء أعمال العنف وحماية المدنيين والسماح لشعب ليبيا بتقرير مستقبله، بعيداً عن طغيان نظام القذافي. ويريد الشعب الليبي نفس الحقوق والحريات التي تطالب بها الشعوب في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تتضمنها القيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وقرار اليوم يضع ثقل مجلس الأمن مباشرة وراء الشعب الليبي في الدفاع عن تلك القيم.

السيد ويتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد اجتمعنا اليوم لمواجهة الوضع الخطير في ليبيا. إن هدفنا هو الوصول إلى وقف أعمال العنف في البلد وبعث رسائل واضحة إلى القذافي ونظامه بأن وقتهما قد انتهى. فيجب على معمر القذافي أن يتخلى عن السلطة فوراً. لقد فقد نظامه كل الشرعية، ولم يعد من الممكن أن يكون محاوراً لنا.

وبينما تنصرف تجاه ليبيا، يشهد شمال أفريقيا تغيرات سياسية كبرى. فالتطلعات إلى الديمقراطية والحقوق الإنسانية والفردية تحظى بدعمنا الكامل. وهي توفر فرصاً فريدة للتحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وبغية تحقيق هذا الهدف، نسعى إلى قيام تعاون وثيق مع شركائنا في المنطقة، ولا سيما جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي.

ويتمثل هدفنا في تشجيع التحول السياسي في ليبيا. ونحن نرى أن هناك حاجة إلى وقف أعمال العنف وبدء عملية سياسية حقيقية. ويتعين إرساء أساس الديمقراطية وسيادة القانون في ليبيا وتوسيع نطاقه. ففي هذه العملية، يحتاج شعب ليبيا، الذي عبّر بوضوح عن تطلعاته صوب

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن الحالة في ليبيا واضحة. فالنظام الذي يستعمل العنف والذي فقد مصداقيته وكل مشروعية يستخدم أسلحة الحرب ضد المدنيين. ويتجاهل نظام القذافي الطلب الذي أوردته هذا المجلس في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) ومفاده أن يوقف أعمال العنف ضد الشعب الليبي. وهو يستعد الآن لشن هجوم عنيف على المدينة التي يعيش فيها مليون شخص ويعود تاريخها إلى ٢٥٠٠ سنة. وقد بدأ غاراته الجوية تحسباً لما نتوقع أن يكون هجوماً وحشياً من القوات البرية والجوية والبحرية. ووعده القذافي علناً بالألّا تكون هناك رحمة ولا شفقة. وشهدنا أيضاً اليوم تقارير عن عرض شاذ بمنح العفو - ويأتي هذا من النظام الذي يعلن عزمه على الاستمرار في اضطهاد وقتل الليبيين الذين لا يريدون سوى امتلاك زمام مستقبلهم.

لقد اتفق المجتمع الدولي على شجب تصرفات نظام القذافي، ويطلب بأن ينهي هذا النظام أعمال العنف هذه ضد الشعب الليبي. ويتطلع الرأي العام الدولي إلى مجلس الأمن كي يتصرف. وكانت جامعة الدول العربية واضحة بصفة خاصة في مطالبها، بما في ذلك فرض منطقة حظر الطيران. لهذا السبب تضغط المملكة المتحدة، بالتعاون الوثيق مع لبنان وفرنسا، لاتخاذ قرار مبكر اليوم. وترحب حكومتي بحقيقة أن المجلس قد تصرف بسرعة وبصورة شاملة رداً على الوضع المروع في ليبيا، وعلى نداء جامعة الدول العربية.

إن القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) يطالب العقيد القذافي بتنفيذ وقف إطلاق النار فوراً. فهو يفرض منطقة حظر جوي لمنع نظام القذافي من استخدام القوة الجوية ضد الشعب الليبي. وهو يحوّل الدول الأعضاء باتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان المعرضة للهجوم. ويستبعد القرار قوات الاحتلال الأجنبية في أي شكل كانت وعلى أي جزء من الأراضي الليبية. وهو

الجهاد العسكري بقوات تابعة لها. لذلك قررت ألمانيا الامتناع عن التصويت.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلت بالإنكليزية): لقد استجاب اليوم مجلس الأمن إلى صرخة الشعب الليبي طلباً للمساعدة. وغرض المجلس واضح، ألا وهو حماية المدنيين الأبرياء. بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير، إذ تصرف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، طالب بوقف العنف في ليبيا، ومكّن من المساءلة الحقيقية عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وذلك بإحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية. لقد اعتمدنا جزاءات قوية تستهدف القيادة الليبية. وأيدنا بقوة أيضاً جميع جوانب ولاية الخيطيب، المبعوث الخاص للأمم المتحدة. بيد أن العقيد القذافي والذين ما انفكوا يؤيدونه، إنما يواصلون بصورة صارخة ومنهجية انتهاك أبسط الحقوق الإنسانية للشعب الليبي.

بتاريخ ١٢ آذار/مارس، دعت الجامعة العربية مجلس الأمن إلى إنشاء منطقة حظر للطيران واتخاذ تدابير أخرى لحماية المدنيين. وقرار اليوم رد قوي على تلك الدعوة والحاجة الماسة على أرض الواقع. ويقتضي القرار الوقف الفوري لإطلاق النار والكف تماماً عن العنف والهجمات على المدنيين. استجابة لنداء الشعب الليبي وجامعة الدول العربية، أذن مجلس الأمن باستخدام القوة، بما في ذلك إنفاذ منطقة حظر للطيران لحماية المدنيين والمناطق المدنية التي يستهدفها العقيد القذافي وأجهزة استخباراته وقواته الأمنية ومرتزقته.

كذلك يعزز القرار إنفاذ حظر الأسلحة ومنع جميع الرحلات الدولية التي تملكها ليبيا أو الطائرات التي تشغلها ليبيا. والقرار يجمد أصول سبعة أفراد آخرين وخمسة كيانات، بما في ذلك شركات ليبية رئيسية مملوكة للدولة.

الحرية والديمقراطية، إلى إحراز النجاح. ومع إبقاء هذا الهدف في البال، نعتبر المجلس الوطني الانتقالي المؤقت محاوراً هاماً.

ونرحب بتعيين الأمين العام للسيد عبد الإله الخطيب مبعوثاً خاصاً لليبيا. إن بعثته تستحق احترامنا وكامل دعمنا.

ونشعر بالقلق العميق إزاء محنة الشعب الليبي والهجمات الواسعة والمنهجية التي يعانون منها. لذلك من الحيوي إحكام الجزاءات على نظام القذافي حتى بصورة أكثر. وعلينا قطع الوسائل المالية عنه التي تساعد على البقاء في السلطة. ونرى أن فرض جزاءات شديدة يؤيدها المجتمع الدولي بأسره ستكون طريقة فعالة لإنهاء حكم معمر القذافي وبذلك يتسنى البدء بالانتقال السياسي اللازم. لقد ساهمنا في تقديم عدد من المقترحات في هذا الصدد. وتؤيد ألمانيا تأييداً كاملاً رزمة الجزاءات الاقتصادية والمالية الواردة في القرار الذي اتخذناه من فورنا.

إن اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام القوة العسكرية تكون دائماً قرارات صعبة للغاية. لقد درسنا بعناية خيار استخدام القوة العسكرية، أي تطبيقاته وحدوده. ووجدنا في ذلك مخاطر كبيرة. إن احتمال وقوع خسائر كبيرة في الأرواح أمر لا ينبغي التقليل من شأنه. وإذا ما تبين أن الخطوات المقترحة غير فعالة، فإننا نرى في ذلك خطر الانحراف في صراع عسكري طويل يؤثر في المنطقة الإقليمية الأوسع. ولا ينبغي لنا الدخول في مواجهة عسكرية على أساس افتراض تافؤلي ينطوي على إمكانية تحقيق نتائج سريعة مع وقوع عدد ضئيل من الإصابات.

لذلك قررت ألمانيا عدم تأييد الخيار العسكري، كما توخي بصورة خاصة في الفقرتين ٤ و ٥ من منطوق مشروع القرار. وعلاوة على ذلك، لن تساهم ألمانيا في هذا

بالتأكيد، أن يكون هناك احترام كامل لسيادة ليبيا ووحدها وسلامتها الإقليمية.

والتدابير المالية المقترحة في القرار يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو بطرق غير مباشرة على الأنشطة التجارية والاستثمارية الجارية لعدد من الدول الأعضاء، مما يؤثر سلبا بالتالي على المصالح الاقتصادية للشعب الليبي وآخرين يعتمدون على هذه العلاقات التجارية والاقتصادية. فضلا عن ذلك، يتعين علينا أن نضمن أن تخفف التدابير الحالية الصعبة بالفعل التي يعاني منها الشعب الليبي، لا أن تؤدي إلى تفاقمها. وكان من المهم للغاية أن يكون هناك وضوح في القرار بشأن أي آثار غير مباشرة لهذه التدابير.

وقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار في ضوء ما ذكرناه آنفا. وأود أن أعيد التأكيد على أن الهند ما زالت تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة في ليبيا وتدعو السلطات الليبية إلى وقف إطلاق النار وحماية السكان المدنيين ومعالجة المطالب المشروعة للشعب الليبي.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): إن البرازيل تشعر بقلق عميق إزاء الحالة المتدهورة في ليبيا. ونحن نؤيد الرسالة القوية التي بعث بها القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) الذي اتخذته المجلس بتوافق الآراء. وقد أدانت حكومة البرازيل علانية استعمال السلطات الليبية للقوة ضد المتظاهرين العزل وتدعوها إلى دعم وحماية حق المحتجين في حرية التعبير وإلى البحث عن حل للأزمة من خلال الحوار الهادف.

ينبغي ألا يُفسر تصويتنا اليوم بأي حال من الأحوال باعتباره تغاضيا عن سلوك السلطات الليبية أو باعتباره عدم اكتراث بضرورة حماية المدنيين واحترام حقوقهم. فالبرازيل تتضامن مع جميع الحركات في المنطقة التي تعبر عن مطالب مشروعة من أجل تحسين الحوكمة وزيادة المشاركة السياسية والفرص الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

والقرار يخول لجنة الجزاءات على ليبيا المنشأة حديثا فرض جزاءات على من ينتهكون حظر الأسلحة، بما في ذلك من خلال إمداد القذافي بالمرتزقة. وأخيرا، فإن المجلس قد أنشأ فريق خبراء لرصد وتعزيز تنفيذ الجزاءات على ليبيا في الأجلين القصير والطويل.

إن مستقبل ليبيا ينبغي أن يقرره شعب ليبيا. والولايات المتحدة تقف مع الشعب الليبي، دعما لحقوقه العالمية.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم

بالإنكليزية): تتابع الهند بقلق بالغ التطورات في ليبيا التي أدت إلى سقوط العديد من القتلى وإلى جرح عدد كبير آخر. ونحن قلقون جدا إزاء سلامة السكان المدنيين والأجانب في ليبيا. ونأسف لاستعمال القوة، وهو أمر غير مقبول بالمرّة ويجب عدم اللجوء إليه.

لقد عين الأمين العام مبعوثا خاصا، زار ليبيا للتو. ونحن نؤيد تعيينه ومهمته. غير أننا لم نتلق بعد تقريره أو حتى تقريرا من الأمانة العامة عن تقييمه. وكان من شأن ذلك أن يوفر لنا تحليلا موضوعيا للحالة في الميدان. والاتحاد الأفريقي أيضا سيوفد فريقا رفيع المستوى إلى ليبيا لبذل جهود جادة لإنهاء الأزمة هناك سلميا. ولا بد أن نشدد على أهمية الجهود السياسية، بما في ذلك تلك التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، لمعالجة الحالة.

واتخذ المجلس اليوم قرارا يأذن بتدابير بعيدة الأثر بموجب الفصل السابع من الميثاق في ظل توفر معلومات موثوقة قليلة نسبيا عن الحالة الميدانية في ليبيا. كما أن الصورة ليست واضحة بالنسبة لنا بشأن تفاصيل تدابير الإنفاذ بما في ذلك من الذي سيشارك فيها وبأي عتاد وكيف سيجري تنفيذ هذه التدابير تحديدا. ومن المهم للغاية،

السيد بارباليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أؤكد مجدداً على قلق البوسنة والهرسك البالغ إزاء الحالة المتدهورة سريعاً في ليبيا. ولا بد من حماية الأرواح البشرية ويجب احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني. والحاجة إلى تقديم مساعدات إنسانية للشعب الليبي ملحة. ومن ثم، فإن تأمين ممر من دون عوائق لإيصال المساعدات الإنسانية حق واجب.

والبوسنة والهرسك تؤيد مشاركة أصحاب المصلحة الإقليميين في البحث عن نهاية للأزمة الليبية. ونعتقد أن النهج المنسق للجهات الدولية الفاعلة والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي وغيرهما من المنظمات الإقليمية أمر حاسم لإيجاد أنسب الحلول للأزمة في ليبيا.

ومع الدعم الكامل لسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، تدعو البوسنة والهرسك السلطات الليبية مرة أخرى إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال العسكرية وغيرها من الأعمال العنيفة ضد الشعب الليبي. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) في مصلحة الشعب الليبي وتطلعاته إلى السلام والديمقراطية.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على الطريقة المحايدة والفعالة التي أدرتم بها هذه المناقشة في ظل ظروف صعبة وملحة. كما أود أن أقر بإسهام وفد لبنان، بصفته عضواً في المجلس ومتحدثاً باسم جامعة الدول العربية، في هذه المداولات.

لقد صوتت كولومبيا مؤيدة للقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) لأنها مقتنعة بأن هدفه أساساً إنسانياً وأنه سيفضي إلى هئية الظروف التي سستيح حماية السكان المدنيين من فظائع يرتكبها نظام فقد كل شرعيته. ونحن لم نصوت مؤيدين للاستعمال العشوائي للقوة أو لاحتلال دولة.

وندين عدم احترام السلطات الليبية لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد راعينا أيضاً دعوة جامعة الدول العربية إلى اتخاذ تدابير قوية لوقف العنف من خلال فرض منطقة حظر طيران. ونحن نراعي تلك الدعوة ونتفهم وتتشاطر شواغل الجامعة.

ونرى أن نص القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) يتوخى تدابير تتجاوز كثيراً تلك الدعوة. ونحن لسنا مقتنعين بأن استعمال القوة حسبما هو منصوص عليه في الفقرة ٤ من القرار سيؤدي إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الوقف الفوري للعنف وحماية المدنيين. كما أننا قلقون من أن هذه التدابير قد تسفر عن آثار غير مقصودة تتمثل في تفاقم التوترات في الميدان مما يضر بذات المدنيين الذين نحن ملتزمون بحمايتهم، أكثر مما ينفعهم.

وقد أشار العديد من المعلقين عميقي التفكير إلى أن جانباً هاماً للحركة الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط يتمثل في عفويتها وطابعها المحلي. كما يساورنا القلق إزاء احتمال أن يغير استعمال القوة العسكرية، حسبما تنص عليه الفقرة ٤ من قرار اليوم، تلك الصورة بطريقة ربما تكون لها تداعيات خطيرة على الحالة في ليبيا وخارجها.

وحماية المدنيين وضمان التوصل إلى تسوية دائمة ومعالجة المطالب المشروعة للشعب الليبي تتطلب الدبلوماسية والحوار. ونؤيد الجهود التي يبذلها في هذا الشأن المبعوث الخاص للأمين العام والاتحاد الأفريقي. كما نرحب بتضمين منطوق قرار اليوم فقرات تطالب بوقف فوري لإطلاق النار والإهاء التام للعنف ولجميع الهجمات على المدنيين وتشدد على ضرورة تكثيف الجهود التي تفضي إلى الإصلاحات السياسية اللازمة لإيجاد حل سلمي ومستدام. ونأمل أن تستمر هذه الجهود وأن تنجح.

وتتشاطر كولومبيا وجهة نظر الوفود التي أكدت أو ارتأت أن ما قد يكون أكثر أهمية من إنشاء منطقة حظر الطيران هو إنفاذ الحظر. وهذا هو السبب الذي من أجله أيّدنا منذ البداية إدراج صيغة تمنح تفويضاً واضحاً للدول لاستخدام جميع الوسائل اللازمة لفرض الحظر على الرحلات الجوية على النحو المنصوص عليه في أحكام القرار. فبدون هذا الإذن، ستكون منطقة حظر الطيران وهمياً. ومن المهم أيضاً القرارات التي اتخذناها لتعزيز تجميد أصول الأفراد والكيانات ممن لهم ارتباط بالنظام.

وكولومبيا مقتنعة بأن الشروط كافة، في حالة ليبيا، قد توفرت لمجلس الأمن ليتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق وأن يتخذ تدابير مكملة للعقوبات التي سبق اعتمادها.

إننا نواجه حالة تشكل بوضوح تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وعلاوة على ذلك، قد تسببت بالفعل في خسائر كبيرة في الأرواح البشرية. وقد استجبنا على نحو فعال لطلب صريح تقدمت به منظمة إقليمية، هي جامعة الدول العربية، التي تستحق إشادة كبيرة لأنها، بدلا من التصرف من تلقاء نفسها، ذهبت إلى مجلس لتدعوه إلى الاضطلاع بالمهام الموكلة إليه بموجب الميثاق. وكولومبيا واثقة من أن المجلس قد تصرف وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على مشروع القرار بشأن ليبيا على أساس عدد من الاعتبارات المبدئية. وموقفنا بشأن الشجب الواضح لاستخدام القوة ضد السكان المدنيين في ليبيا لم يزل بدون تغيير. فأبي هجمات ضد المدنيين وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان يجب أن تتوقف فوراً بدون قيد أو شرط.

نحن ننتقل من توقع أن المتطلبات ذات الصلة الواردة في القرار الذي اتخذ بالإجماع ١٩٧٠ (٢٠١١) يجب على

لقد صوتنا مؤيدين للتدابير التي تهدف إلى حماية السكان المدنيين من الهجمات الوشيكة من جانب حكومة أظهرت، من خلال أفعالها وبياناتها، أنها ليست أهلاً لتحمل المسؤولية الدولية عن حماية شعبها. وعلاوة على ذلك، لقد ذكّر المجلس بالإجماع السلطات الليبية بتلك المسؤولية في قراره ١٩٧٠ (٢٠١١) الصادر في ٢٦ شباط/فبراير. وتأسف حكومة كولومبيا أسفاً عميقاً لحقيقة أن أحكام ذلك القرار تعرضت للانتهاك المنهجي وأن مناشداتنا لم تجد آذاناً صاغية. وتأسف أيضاً لحقيقة أن هذه المرة لم يكن هناك إجماع على النحو الذي رأيناه في حالة القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

وتعتقد كولومبيا أن القرار الجديد الذي اتخذناه للتوّ يمثل استمراراً لعملية تنطوي على تدابير تدريجية تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة وقد بدأناها بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي اتخذته مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، قرر المجلس بالإجماع أن يبقى هذه المسألة قيد الاستعراض، وأنه على استعداد للنظر في تعزيز العقوبات في حال إصرار النظام الليبي على عدم الامتثال. ويعتقد وفدي أن هذا ما فعلناه اليوم.

وموقف وفدي واضح إزاء حقيقة أن السلطات الليبية كان لديها الوقت الكافي للامتثال للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وعلى وجه الخصوص الدعوة إلى وقف إطلاق النار فوراً ووضع حد للعنف. وفي مواجهة عدم الامتثال هذا، كانت هناك حاجة ملحة لأن يتصرف المجلس. فقرر أن أفضل وسيلة لزيادة الضغط على نظام القذافي في ظل الظروف الراهنة هي إنشاء منطقة لحظر الطيران، بناء على طلب الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

الأفريقي، وأكد على ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية للحالة في ليبيا.

واقترح الوفد الروسي مراراً وتكراراً اعتماد مثل هذا القرار بدون أي إبطاء من أجل إنقاذ العديد من الأرواح البشرية. وقد حظينا بدعم بعض أعضاء المجلس، ونحن ممتنون لهم. بيد أن الغلبة كانت لصالح رغبة بعض أعضاء المجلس في الأساليب التي تنطوي على استخدام القوة. وهذا أمر مؤسف ومخزن للغاية.

إن المسؤولية عن العواقب الإنسانية الحتمية للاستخدام المفرط للقوة الخارجية في ليبيا تقع، تحديداً، على عاتق أولئك الذين قد يقومون بمثل هذا العمل. وإن حدث هذا، فإن السكان المدنيين في ليبيا ليسوا هم فقط من سيعانون بل ستعاني منه أيضاً قضية المحافظة على السلام والأمن في سائر منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط. ويجب تفادي مثل هذه التطورات المزعزعة للاستقرار.

السيد موراييس كابوال (البرتغال) (تكلم

بالإنكليزية): منذ بداية انتفاضة الشعب الليبي، أدانت البرتغال باستمرار العنف العشوائي ضد المدنيين، والانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي يرتكبها نظامٌ فقد كل مصداقيته وشرعيته أمام سكان بلده نفسه، وأمام المجتمع الدولي.

وقد دعونا إلى وقف جميع أعمال العنف وإلى إرساء وقف فوري لإطلاق النار، وكذلك إلى توفير الحماية الكاملة للمدنيين والأجانب المقيمين في ليبيا وحقهم في مغادرة البلد من دون عوائق وفي ظروف آمنة. وقد نبهنا إلى مخنة الآلاف من اللاجئين الذين أجبروا على الفرار من العنف وإلى ضرورة منحهم كل المساعدات الإنسانية الممكنة.

ونظراً لهذه الأسباب، صوتنا، مع سائر أعضاء مجلس الأمن، على القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي اتخذ بالإجماع.

السلطات الليبية أن تفي بما سريعا وبشكل كامل. غير أن هذا لم يحدث حتى الآن. وإزاء هذه الحالة، لجأت جامعة الدول العربية إلى مجلس الأمن طالبة منه اتخاذ تدابير فورية تكفل حماية السكان المدنيين في ليبيا، بما في ذلك إنشاء منطقة حظر للطيران في المجال الجوي الليبي. وحظي هذا الطلب باهتمامنا الكامل. وشاركنا بنشاط في المناقشات بشأن مشروع القرار. لكن للأسف، لم يكن العمل على هذه الوثيقة يتماشى مع الممارسة المعتادة في مجلس الأمن. وفي الأساس، ظلت مجموعة كاملة من الأسئلة التي أثارها الاتحاد الروسي وغيره من أعضاء المجلس بلا إجابة. وكانت تلك الأسئلة محددة ومشروعة، وتتصل بكيفية إنفاذ منطقة حظر الطيران، وما هي قواعد الاشتباك، وما هي حدود استخدام القوة.

وعلاوة على ذلك، بدأ مشروع القرار يتحول أمام أعيننا، فتجاوز المفهوم الأولي الذي ذكرته جامعة الدول العربية. وأدخلت على النص أحكام يمكن أن تفتح الباب أمام تدخل عسكري واسع النطاق.

وخلال المفاوضات بشأن مشروع القرار، سُمعت بيانات زعمت عدم وجود أي نيات من هذا القبيل. وأحطنا علماً بهذه البيانات. أوكد مجدداً أننا ثابتون وحازمون في دفاعنا عن حماية السكان المدنيين. واسترشاداً بهذا المبدأ الأساسي، فضلاً عن القيم الإنسانية المشتركة التي نتقاسمها مع مقدمي مشروع القرار وأعضاء المجلس الآخرين على حد سواء، لم يشأ الاتحاد الروسي أن يمنع اعتماد هذا القرار. غير أننا مقتنعون بأن أسرع طريقة لكفالة الأمن للسكان المدنيين بشكل قوي وتحقيق الاستقرار طويل الأجل للحالة في ليبيا هي وقف إطلاق النار فوراً. وكان هذا بالتحديد ما هدف إليه مشروع قرارنا المقدم إلى مجلس الأمن في ١٦ آذار/مارس الذي دعم الجهود ذات الصلة للمبعوث الخاص للأمم العام، ومجلس حقوق الإنسان، والاتحاد

حالة الشؤون السائدة تترك انطبعا لا ينمحي في ضمير الإنسان وتفرض علينا أن نتصرف. والواقع أن ضخامة الكارثة الإنسانية هذه هي حقا ما دفع بنيجيريا إلى التصويت لصالح القرار ١٩٧٣ (٢٠١١). فنداءاتنا المتواصلة من أجل السلام مركزة على الحاجة إلى كفالة سلامة سكان في خطر وضمان كرامتهم وتوفير المساعدة الإنسانية لهم، وكثيرون من أولئك السكان مواطنون نيجيريون. وإن تشديد القرار على حماية المدنيين المعرضين لتهديد الهجمات وتوفير المساعدة الإنسانية لهم يستجيبان لهذه الشواغل.

لقد تكلمت جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي بصوت واحد في إدانة الحالة في ليبيا - وحسنا فعلا، لأن الأزمة أزمة تهتم بها المنطقة كلها.

وبصفة نيجيريا عضوا في مجلس الأمن وعضوا في الاتحاد الأفريقي، فلها تمسك بالرأي بأن الاحتلال الأجنبي ليس خيارا متاحا لكفالة الأمن في ليبيا. وإنما نسلّم بأن اللغة المستخدمة في القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) تستبعد خصيصا تلك الإمكانيات، فتقيد إجراءات الدول الساعية إلى الاضطلاع بدور في السعي إلى السلام. وعلاوة على ذلك تهتدي بعزيمة غالبة معقودة على احترام وحدة ليبيا وسيادتها الإقليمية. ونستمد التشجيع أيضا من حقيقة أن القرار يدعم انتهاج طريق سياسي نحو حل الصراع، الأمر الذي يؤكد على أهمية الجهود التي تبذلها لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى والمبعوث الخاص للأمم العام والمحاورون الآخرون.

إننا نبعث اليوم برسالة لا لبس فيها إلى الشعب الليبي بأن كرامة وسلامة كل رجل وكل امرأة وكل طفل تكتسي أهمية قصوى. ومما يتسم بالأهمية أيضا أن يكون المجتمع الدولي مستعدا للرد بهمة لا تثبط، عندما يسمع صرخات المدنيين المعرضين لخطر جسيم.

بيد أن السلطات في طرابلس لم تأبه للقرار ولم تلتزم به. بل على العكس من ذلك، تصاعدت، منذ ٢٦ شباط/فبراير، وتيرة العنف، مثلما تصاعدت الجرائم المرتكبة ضد الشعب الليبي. فقصف المدنيون من البر والجو.

كما شددت البرتغال باستمرار على ضرورة قيام حوار سياسي وطني يمكن الشعب الليبي من تحقيق تطلعاته المشروعة لبناء دولة ديمقراطية حديثة تقوم على سيادة الشعب وعلى مؤسسات تمثله على نحو فعال.

وبالنسبة للمجتمع الدولي، فإن النظام الذي حكم ليبيا لأكثر من ٤٠ سنة قد وصل إلى نهايته بإرادة الشعب الليبي. ويتعين إصلاحه إصلاحاً جذريا من خلال عملية سلمية.

لقد صوتنا اليوم مؤيدين هذا القرار لأننا نعتقد أنه يحقق هذه الأهداف الأساسية، وهي: إرساء وقف فوري لإطلاق النار؛ إنهاء العنف؛ حماية المدنيين؛ السماح بوصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق؛ وإقامة حوار وطني بين الليبيين يفضي إلى إنشاء دولة ديمقراطية تكفل سيادة البلد واستقلاله وسلامة أراضيه ووحدته الوطنية على النحو الذي يرغب فيه الشعب الليبي.

وفي هذا السياق نؤيد البعثة التي أناطها الأمين العام بالسيد الخطيب وجهوده الرامية إلى إيجاد حل سلمي مستدام لهذه الأزمة، مثلما نؤيد جهود جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي من نفس المنطلق.

السيدة أونغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية):

القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) فرضت اتخاذ الحالة الوحيدة الخطيرة بصورة مستمرة في ليبيا. ومعزل عن التعبير الواضح عن إرادتنا الجماعية والتدابير الشاملة المفروضة بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، واصلت السلطات الليبية حرق أحكام القرار وانتهاك المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

الأمن استجاب بشكل مناسب لدعوة بلدان المنطقة إلى تعزيز تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وتصرف بمسؤولية لحماية وإنقاذ أرواح المدنيين العزل، الذين يواجهون أعمال عنف وحشية تنفذها السلطات الليبية. ونعتقد أن وضع هذه التدابير الإضافية، بما في ذلك وقف إطلاق النار وفرض منطقة حظر الطيران، على النحو المأذون به بموجب هذا القرار، يشكل عنصرا هاما لحماية المدنيين وسلامة إيصال المساعدات الإنسانية للفئات الأكثر ضعفا والفئات التي في حاجة ماسة إلى هذه المساعدة.

ومن حيث المبدأ، أيدنا القرار مع المحاذير اللازمة للمحافظة على سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية ورفض أي احتلال أجنبي أو أي تدخل عسكري من جانب واحد بحجة حماية المدنيين. ويحدونا الأمل في أن ينفذ هذا القرار في ظل الاحترام الكامل لنصه وروحه. وهذا يتفق مع قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي باحترام وحدة ليبيا وسلامتها الإقليمية ورفض أي تدخل عسكري أجنبي، أيا كان شكله.

وفي الختام، ستواصل جنوب أفريقيا العمل من خلال المجلس، والاتحاد الأفريقي وغيرهما من المنظمات المتعددة الأطراف والشائبة للمساهمة في إيجاد حل سريع للأزمة الليبية بطريقة تنسجم مع تطلعات شعب الجماهيرية العربية الليبية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

تشعر الصين بقلق بالغ حيال استمرار تدهور الوضع في ليبيا. ونحن نؤيد اعتماد مجلس الأمن الإجراءات المناسبة واللازمة لتحقيق استقرار الحالة في ليبيا في أقرب وقت ممكن ووقف أعمال العنف ضد المدنيين.

وتؤكد الصين دائما أنه ينبغي لمجلس الأمن، في اضطلاعها بأعماله ذات الصلة، أن يتبع ميثاق الأمم المتحدة

السيد سانغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): جنوب أفريقيا يراودها اليوم قلق شديد حول الحالة السياسية والإنسانية المتدهورة في ليبيا، التي ما انفكت تتحول بسرعة إلى حرب أهلية شاملة. ويحدونا الأمل أن يتسنى حل الحالة في ليبيا بطريقة سلمية، وفقا لإرادة الشعب الليبي. ولا بد من إيجاد الحل السياسي الجامع الذي يحترم الديمقراطية والإصلاح السياسي والعدالة وحقوق الإنسان واحتياجات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لشعب ليبيا، من أجل كفالة السلام والاستقرار على الأمد البعيد. وذلك الحل يجب أن يحافظ أيضا على وحدة ليبيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

ذلك هو السياق الذي تثنى فيه جنوب أفريقيا على قرار مجلس السلام والأمن الأفريقي بإيفاد لجنة مخصصة رفيعة المستوى إلى ليبيا لتكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي دائم للأزمة في ذلك البلد، سعيا إلى خدمة أفضل مصالح شعبه. وإننا نحث تلك اللجنة، و جنوب أفريقيا عضو فيها، على العمل عن كثب مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا ومع جامعة الدول العربية في تنسيق الجهود المبذولة في البحث عن حل سياسي في هذا الصدد.

إن مجلس الأمن، عندما اتخذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، كان الأمل يحدوه بأن تتصرف السلطات الليبية بمسؤولية فتتوقف عن ارتكاب مزيد من أعمال العنف ضد أبناء شعبها. لكن تلك السلطات تحددت ذلك القرار وواصلت قتل وتشريد أعداد كبيرة من المدنيين، واستمرت في الوقت ذاته في انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بهم. وإننا نؤمن بأن الأمم المتحدة ومجلس الأمن لا يمكنهما لا أن يلوذا بالصمت ولا أن يظهرهما. بمظهر من يقف موقف المتفرج في وجه أعمال عنف خطيرة ترتكب ضد المدنيين الأبرياء.

ونحن نعتقد أنه من خلال اعتماد القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، الذي صوتت جنوب أفريقيا مؤيدة له، فإن مجلس

وفي ضوء هذا، وبالنظر إلى الظروف الخاصة المحيطة بالحالة في ليبيا، امتنعت الصين عن التصويت على القرار ١٩٧٣ (٢٠١١). ونحن نؤيد مبعوث الأمين العام الخاص في ليبيا، فضلا عن الجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية لمعالجة الأزمة الحالية في ليبيا بالوسائل السلمية.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠.

والقواعد التي تحكم القانون الدولي وأن يحترم سيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية وأن يجد حلا للأزمة الراهنة في ليبيا بالوسائل السلمية.

الصين تقف دائما ضد استخدام القوة في العلاقات الدولية. وخلال مشاورات مجلس الأمن بشأن القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، وجهنا نحن وغيرنا من أعضاء المجلس أسئلة محددة. ومع ذلك، وللأسف، لم يتم الإجابة على العديد من تلك الأسئلة أو تقديم إيضاحات بشأنها. والصين تجد صعوبات كبيرة في تقبل بعض أجزاء هذا القرار.

وفي الوقت نفسه، تولي الصين أهمية كبيرة للموقف ذي الصلة الصادر عن جامعة الدول العربية التي تضم ٢٢ عضوا بشأن إنشاء منطقة حظر جوي على ليبيا. كما أننا نعلق أهمية كبيرة على موقف البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي.